بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة الليبية

(منظور تتبعي تاريخي)

أ. بهية القمودي البشتي
قسم علم الاجتماع-كلية الآداب- الزاوية
جامعة الزاوية

مقدمة:

الأسرة هي أكثر الظواهر الإجتماعية عمومية وانتشارا، وهي أساس استقرار الحياة الإجتماعية، ولا يمكن فهم التغيرات التي طرأت على الأسرة بمعزل عن الظروف الإقتصادية والثقافية التي مرت بها باعتبارها منظمة اجتماعية تتأثر بشكل عام بالمُناخ الإقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي. فعند الحديث عن الأسرة والمجتمع، يمكن إدراك الأبعاد الثلاثة التي أشار إليها حليم

بركات [1]والمتمثلة في: التنشئة الإجتماعية، والتوسط بين الفرد والمجتمع، إلى جانب تجسد المجتمع في العائلة. فهذه الأبعاد الثلاثة هي التي تحدد علاقة الأسرة كنواة وتنظيم اجتماعي صغير بالمجتمع ذو المؤسسات الإجتماعية المتعددة. فالأسرة هي أساس التنظيم الإجتماعي، وهي المؤسسة الإجتماعية الاولى، والمجتمع يحمل هذه المؤسسات بغطائه ويضمها جميعا في عملية تفاعلية متبادلة. فالتنشئة الإجتماعية ما هي إلا عملية نقل للقيم والمعايير والمفاهيم المجتمعية إلى الفرد في مؤسسته الأولى وهي الأسرة، فتتشكل شخصيته وفقا لما نُقل له من ثقافة المجتمع والتي تعتبر الأسرة جزءًا منه، فتتم تنشئة الفرد حسب ثقافة ذاك المجتمع. فالأسرة هي الوسيط بين أعضائها وبين هذا المجتمع من خلال نقل الثقافة الكلية بكل مضامينها إلى ثقافة الأسرة وأفرادها. وينطلق البعد الثالث من عملية التشابه في طبيعة العلاقات الأسرية والمجتمعية، فالعلاقات في العائلة هي العلاقات نفسها المجتمعية بين المؤسسات المختلفة مثل علاقة الطالب بالأستاذ، والمواطن برئيس الدولة، وصاحب العمل بالعامل...وغيرها، أي أن العلاقة بين الأسرة والمجتمع هي عملية تفاعل، تؤثر ويتأثر بعضها ببعض.

ولما كانت الأسرة الليبية جزءا من هذا المجتمع الليبي، ووحدة أساسية فيه، فقد لحقها مالحقه من تغير، وطرأ عليها ماطرأ عليه من تبدل، فالمجتمع الليبي بكونه نموذجا لمجتمع عربي شرقي إسلامي نام، وبتعرضه خلال العقدين أو الثلاثة الماضية لتغيرات كثيرة شملت معظم جوانب حياته؛ شهد تحولات جذرية أثرت في قطاعاته ونظمه وأنساقه الإجتماعية، وكان لها تأثيرات بارزة في محيط الأسرة. حيث شمل هذا التغير مختلف جوانب الأسرة، ولحق بها- كنظام اجتماعي- سواء في بنائها أو في وظائفها، أو في ثقافتها، وغير ذلك من جوانبها مما لم يكن من السهل ملاحظته بشكل واضح.

من هنا جاءت أهمية ضرورة تسليط الضوء على الأسرة الليبية بشكل خاص، من خلال محاولة التعرف على التطورات التي مرت بها كنتيجة للتحولات التي مر بها المجتمع الليبي ككل كغيره من المجتمعات العربية الأخرى.

الأسرة الليبية في مرحلة ماقبل إكتشاف النفط:

لعبت الظروف الإجتماعية والإقتصادية السائدة في المجتمع الليبي التقليدي في تحديد نمط الأسرة ووظيفتها في هذا المجتمع. فالاقتصاد القائم قبل إكتشاف النفط فرض مجتمعات رعوية، وزراعية في بعض المساحات. فجاء دور الأسرة في هذه الفترة متوافقا مع المعطيات الإقتصادية التي حددت طبيعة هذه المجتمعات، حيث أن نمط العلاقات الإجتماعية السائدة في تلك الفترة والأدوار المطلوبة وطبيعة التفاعل والتواصل ودرجتها بين كل فرد في الأسرة كان متوافقا مع الحياة الإجتماعية السائدة.

فالأسرة في المجتمع التقليدي هي الأسرة الممتدة **Extended family** والتي تتكون من الجد والأبناء والأولاد، وتعد جزءًا من بناء قبلي وقرابي أوسع. وهذه الأسرة كانت تشكل قاعدة الانتاج الإقتصادي الإجتماعي، وتتحكم بعملية الضبط الإجتماعي. فالأسرة هي التي كانت تملك أو تستأجر وسيلة الانتاج كأن يكون رب الأسرة بمثابة المتعهد الرئيسي في الزراعة، بينما يقوم أفراد الأسرة رجالاً ونساءًا بتقديم قوة العمل.[2] فقد اعتمدت الأسرة الليبية على النشاط الانتاجي المعتمد على الذات، وأمنت احتياجاتها بفضل وفرة عدد أفرادها. وقد زاد من ذلك عملية التلاحم القرابي بين الأسر القرابية[3] وإضافة إلى الملكية الإقتصادية، فان رب الأسرة تتركز بيده السلطة الإجتماعية. فسلطته مطلقة في كثير من الأحيان على جميع أفراد الأسرة. وقد انعكست السلطة الإقتصادية والإجتماعية على نظام الزواج الذي كان قرابيا وداخل الأسرة والذي

يضمن الحفاظ على وسيلة الانتاج التي كانت بيد رب الأسرة ويفرض هذا النوع من الزواج داخل المحيط الأسري، والذي يقابله طاعة عمياء من قبل الأبناء.فدور الأسرة ينصب بشكل أساسي في قالب الأبوة، وكبير العائلة الذي يدير الأسرة بكافة جوانبها.

وقد اتصفت الأسر الليبية كما هو الحال في المجتمعات العربية التقليدية بالتآزر والتماسك والمناصرة والتوافق والعصبية[4]، وذلك بسبب حاجتهم لبعضهم بعضاً، ودفع الأخطار عنهم. فتميزت الأسرة في ليبيا بأنها عبارة عن وحدة أسرية كبيرة شملت وحدات تكاثفية بالضرورة لمساهمة معظم أفرادها في الانتاج، تطورت إلى أن أصبحت العلاقات بين الأسر وثيقة أيضا لوجود بعض المصالح المشتركة التي تجمع بينها مثل بناء الآبار والبيوت وغيرها. فالظروف المحيطة وما تشكله من أخطار تجعل من هذا التعاضد والتآزر والتواصل المتبادل ضرورة قصوى لايمكن أن تقوم الأسرة بدونها. فتؤدي الأسرة دورها في حماية أفرادها وفقا لهذا المنطلق، وتقوم الأسر كوحدات اجتماعية بالتكاثف في مواجهة المعطيات المحيطة، إذ أن الأسرة وشكلها ووظيفتها جاءت متوافقة مع الظروف الإقتصادية والبيئية السائدة في تلك الفترة.

وفيما يتعلق بطبيعة الأدوار الإجتماعية داخل الأسرة وبين أعضائها، فإنها اختلفت– أي الأدوار– باختلاف نمط الانتاج الإقتصادي السائد. فالمجتمع التقليدي كان قائما على فصل الذكور والإناث، ويظهر هناك اختلاف في الوضع الداخلي للإناث في كل نمط إنتاجي ويميزه عن النمط أو المجموعات الأخرى، وتتداخل ظروف كل مجموعة مع الأدوار والذي يترك تأثيرا واضحا على العلاقة بين الذكور والإناث. فالمرأة في الجزء الحضري بعيدة عن العمل الرئيسي، والتقاليد تحرم عليها مغادرة المنزل في أغلب الأحيان، وعلاقتها مع الذكور لا تتعدى محيط أفراد أسرتها. وعلاقة الأب بأبنائه الذكور والإناث هي أشبه ماتكون علاقة هرمية، فهي علاقة المربي، والمعد، والموجه، والمسئول عن تنشئتهم. وتتميز علاقته بالأنثى بأنه مسؤول عنها

مسؤولية تامة وبشكل كامل بغض النظر عن عمرها وما بلغت له من عمر. فالأنثى تعتمد على والدها أو رب الأسرة اعتمادا كاملا ولا يعد لها اتخاذ أي قرار داخل الأسرة وتنقل هذه السلطة إلى الابن في حالة غياب الأب، وتستمر حتى زواج الفتاة. فالإناث وفقا لذلك كن يجهلن بما يجري خارج دائرتهن الضيقة، ولا يعلمن أي شيء إلا بالقدر الذي يسمح لهم فيه الذكور في إطار من العزلة المفروضة عليهن[5]، وهذا حدا ببعض المؤرخين لوصف الوضع السائد في هذا المجتمع وغيره من المجتمعات العربية بالنظام الأبوي العائلي، وهرمية العائلة على أساس الجنس المتمثلة بالنظرة الدونية للنساء.[6]

وهناك اختلاف في دور المرأة في الأسر الغنية عند دورها في الأسر الفقيرة. فهي في الأولى مقتصرة على الإنجاب والتنشئة الإجتماعية، وتؤدي الخدمة المنزلية –بواسطة الخدم أحيانا عند الأسر المترفة في الغنى– أما في الأسرة الفقيرة فكانت المرأة تؤدي كافة الواجبات المنزلية وتسهم في إعالة أسرتها عن طريق بعض الأعمال التي تتقاضى عليها أجراً والذي يكون قدر الإمكان غير مختلطاً أو في بعض الأوقات منزليا مثل الخياطة ، أو حتى تسويق بضاعتها وفق القواعد والأعراف والتقاليد الإجتماعية المسموح بها. إلى جانب قيام بعضهن بصباغة الأقمشة ودبغ الجلود ورعي الأغنام. فعلى الرغم من اختلاف أدوار النساء في المجتمع حسب البداوة والتحضر، إلا أن العلاقة بين الذكور والإناث ظلت غير متساوية، حيث اقتصرت الأعمال النسائية بالأعمال الثانوية حسب نظرة المجتمع على الرغم من أنها أساسية في كثير من الأحوال، بينما حظى الذكور بالأعمال الرئيسية ومسؤوليتهم على إعالة النساء.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الكبير والصغير، فقد اتسمت كما سماها بعض المهتمين بدراسة الأسرة بأنها علاقة هرمية تتميز بدونية الصغار. فالصغار تقليديا في مرتبة أقل من

الكبار، وتتوجب عليهم الطاعة شبه المطلقة في شبكة من علاقات تأخذ طابع توجيه الأوامر والعمودية بين أفراد غير متساوين، فهي علاقات تأخذ طابع توجيه الأوامر، والتبليغ، والتلقين، والتحذير والتهديد، وإملاء التعليمات[7]. فينشأ الأبناء في الأسرة على الطاعة العمياء لرب الأسرة، ويتشربون من خلال التنشئة الإجتماعية قواعداً وأعرافاً اجتماعية تصبح ملزمة لهم. ولعل أبرز ماتماشى مع الوضع الإقتصادي السائد في تلك الفترة هو الوضع التعليمي داخل الأسرة وتأثيره على الأدوار الإجتماعية والذي جعل من خلاله دوراً محدداً للمرأة بشكل خاص، فلم يكن ينظر إلى التعليم بشكل عام من قبل العديد من قطاعات المجتمع إلا انه يتسم بصبغة كمالية أكثر من كونه ضروري لكافة أفراد المجتمع. فلم يتعدى تعليم الفتيات في هذه الفترة تحفيظ القرآن، حيث إن الأسرة لم تكن تنظر إلى تعليم الفتاة على أنه ضرورة. فالنظر إلى التعليم بشكل عام هو كمالي، أما المرأة فتعليمها عند العديد من الأسر غير ضروري نهائياً، مما فرض نوعا من العزلة الإجتماعية للمرأة، وعزز من سلطة الأسرة عليها، تلك السلطة التي رسمت الملامح العامة لشخصية أفرادها. فالأسرة في ظل ظروف اجتماعية محددة أفرزت نمطاً محدداً من العلاقات الإجتماعية السائدة، والتي توافقت مع الظروف الإقتصادية والحياة الإنتاجية في مجتمع ماقبل النفط، وحددت مكانتها وفقا لهذه الظروف.

مرحلة الخمسينيات والستينيات (إكتشاف النفط):

من أبرز مظاهر هذه المرحلة هي أن ليبيا ولجت عهدا اقتصاديا جديدا تفجرت فيه طاقة البلاد الضخمة من إنتاج النفط، وتصديره واستثمار عائداته المالية، وتفجرت على أثر ذلك نقلة عمرانية واجتماعية تغيرت من خلالها معالم البلاد تغيرا ملحوظا نوعا ما، وتم وضع برامج

لتطوير ليبيا، فشهدت البلاد في تلك الفترة بدايات التوسع العمراني والإقتصادي، بالإضافة إلى الخدمات الإجتماعية.

إن بدايات هذا التحول والتغير الإقتصادي الذي ارتبط معه تحولا حضريا وإنشائيا في ليبيا، صاحبه تغير في مكانة ودور الأسرة الليبية في المجتمع الليبي. فقد أثرت الإقتصاديات القائمة على انتاج البترول على شكل الأسرة ودورها ووظيفتها الإجتماعية، وذلك انطلاقا من احتياجات سوق العمل الذي فرضته هذه الإقتصاديات، وحاجتها إلى جهود أفراد المجتمع تحت غطاء مؤسسي حضري عام بعدما كان يعتمد على الأسرة في عملية الإنتاج. فعملية الإنتاج تحولت إلى يد الدولة بعدما كانت محصورة بيد الأسرة في فترة ماقبل النفط، وفي المجتمعات الانتاجية القائمة على الزراعة والرعي. فتغيرت بشكل طبيعي الأدوار والعلاقات الإجتماعية ضمن نطاق الأسرة نتيجةً لهذا الانفتاح.

ولعل بداية التغير في الأدوار داخل المجتمع هو اكتساب المرأة الحق الكامل في التعليم الذي بدأ بالمساواة في نوع التعليم بين الجنسين، فأصبح بإمكان الإناث التمتع بحقهن في التعليم، الذي أعتبر أساسا لوظائف الدولة بعد أن انتشرت المدارس. فالتعليم والتي كانت المرأة فيه عنصرا جديدا جعل منها قادرة على تغيير في الدور الذي كانت تؤديه فيما يتعلق من أعمال. فخرجت المرأة للعمل خارج نطاق الأسرة[8] ولقد كفل القانون الليبي آنذاك، حق التعليم للمرأة. فالعمران والتحضر ووجود الاقتصاد المعتمد على البترول أسهم بشكل مباشر في التغيير الذي أصاب دور المرأة كأحد مقومات الأسرة في المجتمع الليبي.

ولم يكن دور الرجل في الأسرة بحال مختلف عن المرأة، فقد ازدادت نسبة المنخرطين من الذكور في التعليم وقطاعات العمل. إضافة إلى أن إكتشاف البترول والتغير الذي طرأ في اقتصاديات المنطقة فرضت على الرجل الخروج من دائرة الأسرة إلى دائرة الدولة فيما يتعلق

بالانتاج والعمل. فبدأت قطاعات كبيرة من السكان تهجر حرفها القديمة ونشاطها الإقتصادي وتتوجه إلى القطاعات الإقتصادية الحديثة.وكنتيجة للانتقال السريع في الوظيفة والدور، ظهر ما أطلق عليهم بعضهم) الريفي المميكن [9](وهي إشارة إلى نتائج انخراط أحد الانماط الإجتماعية التقليدية في النظام الإقتصادي الجديد العامل في مجال النفط والتقنيات في البداية. هذه الوظيفة قد خلقت دوراً اجتماعياً أسرياً مختلفاً عن الحياة التقليدية؛ فخروج الرجل وتقبله في كثير من الأوقات للعمل اليدوي، فرض نمطاً أسرياً مختلفاً قائما على الاستهلاك أكثر من الانتاج بعدما أصبحت الوظيفة سمة وميزة تمنحها الدولة لأبنائها. فبدأ التدافع على الأعمال الحكومية والتي أفرزت نمطاً استهلاكياً بدلاً من أن كان منتجاً للأسرة الليبية، والتي على أثرها قللت–ولو بشكل محدود– من سلطة الرجل على الأسرة وذلك بحكم خروجه مع المرأة إلى العمل ومشاركتها له في الأعباء المنزلية بعدما كان الإعتماد عليه بشكل مباشر في مجتمع ماقبل النفط.

ومن جانب آخر يتعلق بشكل الأسرة ودورها خلال هذه الفترة، هو مايتعلق بموضوع الزواج والخصوبة وعدد المواليد، فقد أشارت الإحصاءات الحيوية إلى أن نسبة الخصوبة كانت مرتفعة في تلك الفترة إذا ماقورنت ببعض الدول، وهذا بلاشك يعكس دور المرأة الذي لازال الأطفال وتربيتهم يعدون من صلب اهتماماتها الأسرية. فالأسرة وفقاً لذلك، انطلقت إلى مدخل جديد في حياة مابعد النفط وبعد أن شهدت ليبيا تطورا في النواحي العمرانية والسكنية والانشائية–بدرجات متفاوتة وإن كانت بطيئة– فشكلت الأسرة دوراً مميزاً ومختلفاً في هذه الفترة عن سابقتها.

– مرحلة السبعينيات والثمانينيات:

إن أبرز مايميز هذه الحقبة الزمنية هو أن ليبيا قد مرت بتحولات اقتصادية جذرية انعكس أثرها بشكل واضح على نمط العلاقة بين حجم إنتاج النفط وعوائده المالية من جانب،

والنمو الحضري من جانب آخر.[10] وأصبح هناك تراكماً مالياً عن طريق زيادة استخراج النفط والغاز الطبيعي، نتج عنه إرتفاع متوسط نصيب الفرد والأسرة من الدخل القومي فحدثت طفرة مادية نوعاً ما على المجتمع الليبي أثرت على بناء المجتمع بعناصره المختلفة. فهذه الثورة الإقتصادية أحدثت تغيراً بنائياً على شكل ودور الأسرة داخل المجتمع الليبي. وأصبح المنزل الليبي يتمتع بزيادة في متوسط عدد الغرف[11] كأحد الملامح السكنية الجديدة، فأصاب الأسرة تغير وتطور تناسب مع هذه المعطيات الإقتصادية، فالوقائع والأفكار والآراء والمعتقدات وغيرها من العناصر الثقافية المرتبطة بالأسرة تأثرت بشكل ملحوظ في ظل تطور الأوضاع الإقتصادية. ولقد لعب الانتعاش الإقتصادي بدوره في التأثير على التغير في نمط الأسرة الليبية. ومن أبرز هذه التغيرات التي ظهرت بصورة مباشرة وجلية في تلك الفترة هو التزايد في أعداد مايسمى بالأسرة النووية أو النواة Nuclear Family ، فالأسرة التقليدية التي كانت تعتمد ذاتياً على نفسها في عملية الانتاج؛ تبدلت إلى تفضيل العيش في الأسر النووية.

وتشير دراسة ياسين الكبير على سبيل المثال، التي أجراها على مجموعة من الأسر الليبية إلى أن العائلة النواة تمثل 59% من إجمالي أفراد عينة تلك الدراسة، بينما احتلت العائلة التقليدية نسبة 17% فقط وهو تطور أصاب المجتمع الليبي والعديد من المجتمعات الأخرى. ولعل مايبرر هذا التغير الذي أصاب الأسرة الليبية في تلك الفترة ومابعدها، هو الإتجاه نحو التحديث والتأثر بنمط الحياة الأسرية في المجتمع الغربي، والتي لعبت تلك الفترة الزمنية دورها في تزايد التواصل مع المجتمع الخارجي نتيجة الوفرة المالية. هذا وقد انعكست أيضا على عملية الإختيار الزواجي والزواج من المحيط الأسري أو الخارجي والذي بدأت الملامح تشير إلى زيادة نسبة الزواج من غير الأقارب خاصة عند ذوي المستويات التعليمية العليا.[12]

كما شهدت الأسرة الليبية أيضاً مضياً في انخفاض معدلات الخصوبة عن الأسرة التقليدية، فقد شهدت هذه الفترة تذبذبا صعودا وهبوطا في معدلات الخصوبة، فمن التقديرات الخاصة للخصوبة التي سجلت في نهاية السبعينيات أن عدد الإناث في سن الإنجاب بلغ 377354 أنثى بمعدل خصوبة عام قدره 266.64 في الألف، مما يشير إلى أن هناك مؤشراً خاصاً بالانخفاض في هذه الفترة الزمنية.

وكنتيجة للتغيرات التي طرأت على الأسرة الليبية في هذه الفترة، ونظراً للإحتكاك الثقافي والاتصال بالثقافات الأخرى–العربية والغربية– فقد ظهرت مؤشرات لإرتفاع في معدلات الطلاق مقارنة بالفترات الزمنية السابقة، وهناك من يعزوها إلى الانتعاش الإقتصادي الذي تمثل في تحسن ظروف الزوج المادية مما حدا به إلى حب التغيير والزواج بأخرى سواء قبلت الزوجة الأولى أو رفضت ذلك–مما دعى في فترة لاحقة إلى سن قوانين تحمي حقوق الزوجة كقانون ضرورة موافقة الزوجة الأولى على زواج زوجها بأخرى، وفي حالة طلاقها لها الحق في الإحتفاظ بالمنزل و حضانة الأبناء والنفقة مما قلل من معدلات الطلاق فيما بعد– وكنتيجة للدور الذي لعبه التعليم من خلال تأثيره على كيان الأسرة وبناؤها في هذه الفترة، ظلت مشاركة المرأة الرجل في التعليم في ظل تساوي الحقوق التعليمية وفق القوانين الصادرة، فانخرطت بشكل أكبر في العملية التعليمية عما كانت عليه في السابق.

هذا الوضع الذي بدأت تتقمصه المرأة، دفعها بلا شك إلى الاختلاط بالمجتمع الذكوري بشكل أكثر استمرارية مما كانت عليه في الفترات الزمنية السابقة خاصة في مرحلة التعليم الجامعي. والذي أدي معه إلى حدوث العديد من الصراعات الخاصة والفكرية والتي حلى للبعض أن يسميها صراعات بين التقليد والتجديد في تلك الفترة.

هذا الصراع إن صح التعبير،قد عكس تغير في العديد من المفاهيم الخاصة بالمرأة، ودورها داخل المجتمع. فنظر البعض إليها بأنها تساوت مع الرجل في الحقوق والواجبات، بينما حددها البعض الآخر في ضرورة عدم خروج ذلك عن الضوابط الشرعية. فبدخول المرأة مجال التعليم، تزايدت نسبة انخراطها في قطاع العمل بصورة واضحة، وتضاعفت نسبة الإناث الليبيات العاملات بين عامي .1988-1980 والذي ارتبط مع هذا بعض الملامح الإجتماعية مثل تأخر نسبة المتزوجات، والاعتماد على الذات، وإرتفاع مستوى دخل الأسرة وغيرها من المظاهر.[13] فخروج المرأة الليبية إلى العمل وراءه دوافع اقتصادية أساسية ونفسية كمحاولة الإيحاء للآخر سواء المجتمع أو الرجل بأنها متساوية معه في الحقوق والواجبات. من هنا كان للتعليم والعمل بالنسبة للمرأة دورٌ في تغير بناء الأسرة الليبية ووظائفها.

-مرحلة التسعينيات إلى نهاية 2010:

تتميز هذه الفترة بالذات بالعديد من التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع الليبي، خصوصا في فترة فرض العقوبات الدولية على ليبيا في – 1992كنتيجة للأفعال الوحشية التي قام بها نظام القذافي خارج ليبيا – وما نتج عنها من عزلة عاشها المجتمع الليبي وظهرت آثارها على مختلف أنساق بنائه الإجتماعي بدرجات متفاوتة، ولم يتخلص منها إلا عندما فُك الحصار الإقتصادي على ليبيا في بدايات 2003، وبدء تحسن الأوضاع الإقتصادية للمجتمع الليبي وإرتفاع مستوى معيشة الأسرة فيما بعد بشكل معقول ولكن ليس بالمقارنة مع امكانيات البلد طبعاً. فقد زاد نشاط المؤسسات الإجتماعية التي تقوم بوظائف كانت تقوم بها الأسرة من خلال المرأة، كدور الرعاية الإجتماعية، والمدارس والجامعات، كذلك المؤسسات الصحية والعلاجية، وغيرها من المؤسسات الإجتماعية التي تساهم جميعها في تقديم

الخدمة للفرد، والقيام بكل متطلباته تقريباً، وتوفير كافة احتياجاته- مع الحفاظ على وظيفتين لايشاركها فيهما أحد: الوظيفة الجنسية، ووظيفة الانجاب، فلا تزال الأسرة هي الإطار الوحيد والنظام الإجتماعي المنفرد الذي تتم فيه الوظيفتان بشكل مشروع ومعترف به قانونياً وعرفياً مما خفف الحمل على المرأة كزوجة، وأم، وأخت، ووفر لها وقتاً لتتعلم وتنخرط في نشاطات العمل المختلفة خارج نطاق المنزل والدور التقليدي الذي فُرض عليها داخل الأسرة التقليدية من قبل.

ومن أبرز التحولات الإجتماعية على نسق الأسرة الليبية في هذه الفترة كذلك،التغير في حجم الأسرة. لقد أشارت الدراسات المحلية التي أجريت على الأسرة الليبية، أن هناك اتجاهاً نحو تغير حجم الأسرة، حيث أضحت إلى التفضيل في المعيشة بما يسمى بالأسرة النووية بعدما كان النمط السائد في المجتمع الليبي هو نمط الأسرة الممتدة. فاتجه المجتمع نحو نمط المعيشة المفضل والمشابه للأسرة الغربية[14]. حيث انتشر نمط العيش بمعزل عن أسرة أهل الزوج أو الزوجة، وتشير بعض التقديرات وفقاً لذلك إلى انخفاض في حجم الأسرة، حيث بلغ متوسط أفراد الأسرة الليبية حسب إحصاء عام 2004 إلى 6.6 شخص، وفي 2006 بلغ حوال 5.9 شخص، بعد أن كان 8.6 شخص في السبعينيات، ومن المتوقع أن يكون هناك انخفاضاً في معدل أفراد الأسرة الليبية في العقد الثالث من هذه الألفية حسب مؤشرات بعض الدراسات السكانية[15]. ولكن هذا لايمنع أنه هناك استمراراً نسبياً لنمط الأسرة الممتدة في المجتمع الليبي، مع الاختلاف في سبب استمرارها عن الظروف الإقتصادية التي كانت وراء بقائها في المجتمع التقليدي الذي كانت فيه الأسرة هي المسيطرة بشكل كامل على وسائل الانتاج المتعددة سواء أكانت رعوية أو زراعية، أما في الوقت الحاضر فإن هذا الإتجاه نحو صغر حجم الأسرة لم يكن ليحدث لولا ظروفٌ اقتصادية ساعدت على أن يصبح هذا الوضع هو الوضع التكيفي الأنسب للمجتمع. فالظروف الإقتصادية هي التي فرضت هذا النمط من الأسرة وحجمها.

وبمشاركة المرأة الليبية في التعليم وفي مختلف مجالات العمل، ارتفع متوسط سن الإناث الليبيات عند الزواج الأول من 17 سنة في السبعينيات، إلى 25–20 في التسعينيات، وصار يصل إلى 30 سنة أو حتى أكثر في أيامنا هذه.

وقد ترتب على إرتفاع مستوى التعليم عند المرأة، ومشاركتها بالعمل في مختلف الهيئات والمؤسسات والنقابات والانشطة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، إلى نشوء اتجاهات جديدة في الأسرة تتمثل في قضية الاختيار للزواج، أو اختيار الزوج والزوجة، حيث أعطيت الحرية بقدر أكبر مما كان عليه في السابق للعدد الكبير من الشباب إناثاً وذكوراً في اختيار شركاء حياتهم، وذلك بالتشاور والإتفاق والتفاهم مع الأسرة، بشكل قلّ مع تسلط الوالدين وتدخلهما المباشر والقسري في هذا المجال. فأصبح موقف الكثير من الآباء والأمهات موقف الناصح والمرشد في كثير من الحالات. كما قلت نسبة زواج الأقارب، مما نتج عنه زيادة نسبة زواج الأغراب، أي من غير الأقارب. بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ في معدلات تعدد الزوجات الذي كان منتشرا في المجتمع وخصوصاً في نمط الأسرة التقليدية الذي كان الغرض منه الإكثار من عدد الأولاد، نظراً للحاجة إليهم كأيدي عاملة وخاصة عند الأسر الزراعية.[16]

وبناءً على ذلك، صارت الأسرة –وخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي كأكبر حاضرتين في المجتمع الليبي– أسرة نووية تشمل الزوجين وأبناءهما، وبناتهما غير المتزوجين فقط، أي أنها أصبحت مقتصرة على جيلين فقط، هما جيل الآباء وجيل الأبناء. ومن ثم بدأت معالم الإستقلال تظهر بوضوح لدى الأبناء المتزوجين، سواء كان ذلك في السكن، أو في نظام وطريقة المعيشة، مما يضمن لهم حرية التصرف في مختلف شؤونهم ويخرجهم عن نطاق أو دائرة رقابة وسلطة الآباء أو أسرة التوجيه. ومن جهة العلاقات بين أفراد الأسرة، فمن دون شك، أنها تغيرت هي الأخرى، فقد خفت سلطة الأب وتحكمه المطلق في الأسرة وإدارتها،

بحيث لم تعد السلطة مركزة في يده لوحده دون أن يشاركه فيها أحد من الأسرة، بل أصبح هناك مشاركة في الرأي بين أفراد الأسرة كلّ حسب مكانته ودوره في الأسرة، حيث صار للزوجة مكانة محترمة في الأسرة تمتد لدرجة مشاركتها في الإنفاق على الأسرة، وترتيب ميزانيتها خصوصاً بعدما صارت أغلبهن عاملات.

وفيما يخص العلاقات مع الوسط الإجتماعي خارج الأسرة، فقد تميزت العلاقات الإجتماعية بالاحترام المتبادل بين باقي الجيران، إلى جانب اتصافها بنوع من الانخفاض في الروابط القرابية، والتي كانت هي الأساس في ترابط الأسرة في المجتمع التقليدي. فظروف العمل الجديد، والبعد السكني، جعل عملية التواصل بين الأقارب تقل عما كانت عليه- حتى داخل الأسرة الواحدة أحياناً- وهذا يعتبر من بين العوامل التي أدت إلى انخفاض مستويات الزواج من الأقارب كما رأينا.

الأسرة وعلاقتها بنسق القيم:

إن العلاقة بين النسق العام للقيم والأسرة من الأهمية بمكان في تحديد مجال النمط البنائي للأسرة في حالتي الثبات والتغير كذلك فان نسق القيم يلعب دوره في درجة التحضر الكيفي لما تشكله هذه القيم من ضوابط وقيود على التأثيرات الصادرة عن التحضر وخاصة في تلك المجتمعات التي تلعب فيها القيم دوراً بارزاً في تشكيل حياة الناس في معظم جوانبها كالمجتمعات العربية[18] .

يقول ياسين الكبير ":لا نبالغ إذا قلنا إن معظم مشكلات الأسرة الليبية في مجتمعنا العربي الليبي هي نتاج التناقض والصراع القيمى بين الأفراد والأسرة، وكل فرد في الأسرة، مدفوعاً بالمصلحة والجماعة المرجعية الخاصة[17].

فالقيم الأساسية في المجتمع الليبي تمتاز بقدر من الرسوخ والاستقرار، ورغم وجود مرونة في هذه القيم في بعض المناطق دون الأخرى كما عند سكان الحضر على سبيل المثال، إلا انه يبقى قدراً من الاستقرار والثبات للقيم العامة عند الغالبية العظمى من السكان، أما عن علاقة الأسرة بهذا النسق القيمي فان الأسرة تعد الوحدة الإجتماعية الصغرى التي تكون مسؤولة عن زرع هذه القيم في أفرادها وهي عملية تتلاءم مع طبيعة الأسرة. ويحدث التفاعل مع الأسرة بنوعيها التقليدية والنووية ونسق القيم، من خلال ما يحدده هذا النسق من معايير ومستويات للسلوك الذي يتمثل في سلوك مرغوب فيه ويلعب الدين جزءاً هاماً في هذا الأمر. وتقبل الأسر هذا النسق وتقوم بتنشئة أطفالها عليه.

وإذا كانت الأسرة تقدم إسهاماً للمجتمع بإلزامها لأفرادها قيماً معينة ففي ذات الوقت تقدم لنفسها ما يساند تماسكها[19]. وقد تنال القيم موافقة الأسرة ككل وقد تنال موافقة أعضاءها كأفراد وذلك داخل إطار النسق العام للقيم وبالقدر الذي تسلك منه الأسرة وفق نسق القيم وتصبح الأسرة بذلك قاعدة أو أساس متشابهة وهو التشابه الناتج عن اشتراك أفرادها في المعايير القيمية ذاتها فإن لم يتحقق هذا التطابق فإن الأسرة تأخذ طابعاً مختلفاً حيث تظهر محاولات للتعديل من تلك القيم.

وقد اهتمت بعض الدراسات الليبية برصد التغير الذي حدث على نسق القيم، وتوصلت إلى أن المجتمع الليبي يمر خلال السنوات الخمسين الأخيرة بمرحلة تغير على نطاق واسع ، يبدو هذا في التغيير الذي حدث على المحيط والإمكانيات ونمط معيشة الأفراد. وطال هذا التغير النسق الثقافي. فثقافة المجتمع ليست محصنة ضد التغير والتبدل. لكن يلاحظ أن حجم وسرعة التغير في الجوانب المختلفة للثقافة ليست واحدة، وإن استجابات الأفراد للتغير ليست متساوية ، فحين يقبل بعض أعضاء نفس المجتمع على القيم الجديدة ، يحرص آخرون على التمسك بالقيم

القديمة، بينما يميل بعض الآخر إلى الخلط بين الجديد والقديم، فتنعكس هذه الاختلافات على أنماط السلوك، وقد رصدت بعض الدراسات الليبية هذه الاختلافات كما تتمثل في مؤسسات وأبنية اجتماعية معينة كمحاولة للتعرف على هذه الاختلافات في مجال مؤسسة الزواج والبناء الأسري .[20].

ومن جهة أخرى، أقبل الليبيون –عندما أتيحت لهم الفرصة – بنهم على استخدام والاستفادة من مختلف مقومات الحياة الحديثة. فاقتنوا المنتجات الصناعية الحديثة ، وتعودوا في شيء من السرعة على التعامل مع الكثير منها، واقترن هذا النشاط بانتشار واسع للتعليم ، وبإرتفاع مستوى الخدمات الصحية والسكنية ، والتوسع في مشاريع الزراعة والصناعة ، وتحسين قطاع الاتصالات والمواصلات. وقاد هذا إلى تقدم مكانة القيم المادية ، والى ارتفاع مستوى الطموحات ، والرغبة الشديدة لتحقيق النجاح المادي. بالطبع أدى هذا إلى ظهور قيم جديدة، وتحوير قيم قديمة، للتعامل مع أنماط سلوكية جديدة. ويتوقع ــ كما حدث في مجتمعات أخرى أن تكون سرعة التغير في مجال القيم أكبر من مقدرة بعض أعضاء المجتمع على التكيف مع ما قد يشار إليه بنظام حياة جديدة. وبعبارة أخرى قد يفشل بعض أعضاء المجتمع في مسايرة نمط التغير في نسق القيم، إذ لا يستجيب الجميع لتغير القيم بنفس الكيفية، بل أن البعض يحاول التمادي في التمسك بالقديم ، بينما تلجأ الغالبية إلى خلط القديم بالجديد. وقد يقود كل هذا إلى أن يفشل البعض في التعرف على القيم المناسبة، وهنا تظهر أشكال كثيرة من أنماط السلوك، التي تبدو وكأنها صادرة عن حالة من حالات الارتباك والاضطراب في التمييز بين المشروع والممنوع ،[21] وقد يلجأ البعض إلى ممارسة كل ما يرونه كفيلا بتحقيق طموحاتهم وأهدافهم، دون التفكير كثيرا فيما إذا كان هذا يتعارض والقيم التي كانت سائدة وتلك التي تحض على حسن الخلق. لقد صار خلال السنوات الأخيرة التأكيد أكثر من اللازم على النجاح المادي،

وصاحبت هذا التأكيد حملة إعلامية واسعة النطاق، تقلل من شأن الكثير من القيم والمعايير المتعارف عليها، بحيث وصفت بالتقليدية والرجعية ، وأتهمت بعرقلتها لحركة التحول الثوري مما أدى إلى حدوث بلبلة عند الكثيرين بحيث أصبح التمييز بين المستحب والمستهجن، المقبول والمنبوذ أمراً غير واضح ، وانتشرت ميكانزمات تبرير الكثير من الأخطاء والكثير من مظاهر الانحراف بين مختلف شرائح المجتمع[22] .

يرى بعض من الذين يهتمون بدراسة تطور المجتمع في الكثير من مجتمعات العالم الثالث بأن المجتمعات التقليدية عندما تبدأ بالتغير، يجب أن تتخلص تدريجياً من مظاهر ذلك المجتمع القديم، لتأخذ بمظاهر المجتمع الحضري أو الحديث. ويبدو أن نسبةً لابأس بها من الذين يعنيهم هذا الأمر في المجتمع الليبي يأخذون بهذا الرأي. فالمظاهر المادية للتغير والتحضر أيسر من حيث الاستعمال والاستيعاب ، لذلك يتم استيرادها والأخذ بها، وعندما تتوفر الإمكانات المادية تكون عملية الاستيراد والانتشار أسهل. ويبدو أن هذا هو الذي حدث في حالة المجتمع الليبي، لكن وكما هو معروف فإن الكثير من مظاهر التغير المادي ترتبط بها قيم مخالفة لتلك السائدة في المجتمع الليبي التقليدي، بالطبع ليست جميع القيم الثقافية متساوية من حيث المكانة ففي حالة هذا المجتمع توجد قيم تتعلق بالثوابت كتلك المتصلة مباشرة بالدين، وهذه تظل ثابتة وإن حدث تحويرات عليها فإنها تكون في عدد من الأنماط السلوكية الفرعية، أو تكون تحويرات محدودة وفي نطاق ضيق ولكن توجد في نفس الوقت قيم أخرى تحتل مكانة أدنى من حيث درجة تمسك الأفراد بها ، وهي المعرضة قبل غيرها للتضحية بها ، على الرغم من أن بعضها قد تكون له وظيفة هامة مثل تلك المتعلقة بتقوية التماسك والتضامن الإجتماعي[23].

أجريت دراسات حول سكان الواحات المنتشرة في الصحراء الليبية بهدف التعرف على مظاهر التحول الإجتماعي وقياس درجات قوتها، فالصحراء الليبية واسعة ، والحياة فيها صعبة، ولكنها ليست خالية تماما من السكان إذ تقيم نسبة صغيرة من سكان هذا المجتمع في واحات صغيرة ضمن وديان قديمة. ولأن الواحة مكان بعيد والى حد ما معزول ، فقد طور سكانها بناءاً اجتماعياً يتسم بدرجة قوية من التماسك والتضامن، لا يعني هذا أن جميع سكان الواحة ينتمون إلى أصل واحد كالانتماء لقبيلة واحدة مثلا، فقد يعيش في نفس الواحة أفراد ينتمون إلى عدد من البطون التي ينتمي كل واحدة منها لقبيلة أو إلى أكثر من جماعة إثنية، وطور أهالي كل واحة مجموعة من التقاليد والأعراف التي تبين بوضوح تام طبيعة العلاقات بين جميع السكان على اختلاف انتماءاتهم واختلاف أعمارهم. ويحافظ الجميع على أن يتعلم الصغار طبيعة هذه العلاقات وأن يحترمها. إلا أن رياح التحضر ذات الطابع السريع هبت على الواحة الليبية وغيرت خلال سنوات قليلة الكثير من معالمها الفيزيقية والإجتماعية والثقافية. ولعل أهم ما وصلت إليه إحدى الدراسات أن الجيل الجديد يرفض التقاليد والأعراف التي حافظت على تماسك البناء الإجتماعي لقرون طويلة. لذلك ظهرت مؤشرات الانحراف وأخذت أشكالا مختلفة، وتقلص عدد مناسبات التكافل الإجتماعي بعد أن أصبح كل فرد يهتم بمصالحه الشخصية فقط، وتغيرت تركيبة العلاقات بين الفئات بسبب التعليم وطبيعة العمل والاستحواذ على السلطة السياسية المحلية[24].

فأغلب الدراسات بشكل عام، تؤكد على أن العلاقة بين النسق العام للقيم والأسرة هي مسألة جوهرية في تحديد مجال النمط البنائي للأسرة في حالتي الثبات والتغير ، من منطلق أن نسق القيم يلعب دوره في درجة التحضر الكيفي لما تشكله هذه القيم من ضوابط وقيود على التأثيرات الصادرة عن التحضر وخاصة في تلك المجتمعات التي تلعب فيها القيم دوراً بارزاً في تشكيل حياة الناس في معظم جوانبها كالمجتمعات العربية و التي المجتمع الليبي أحدها.

خلاصة وتعقيب:

إن دراسات الأسرة تواجه مجموعة من الصعوبات ، أولها يكمن فى أنفسنا ، فكل فرد عضو فى أسرة ، وعضويته هذه تجعله يعتقد أن دراسة الأسرة أمر سهل وبسيط ، ومن المحتمل أيضا أن يتصور أن أى نسق أسرى آخر لا يتفق وأسرته لابد وأن يكون غريبا وشاذا ، ومن الملاحظ أن هناك ميلا عاما إلى مناقشة ما يجب أن يكون وليس ما هو قائم بالفعل ، ولهذا فإن ما قد يبدو للكثيرين من أن الذى لديهم من وضوح الرؤية بالنسبة لعلاقاتهم الأسرية يمكن أن يحملهم على الاعتقاد بأنه ليس هناك ما يدعو إلى البحث فى هذا الموضوع لأنه يدور حول أشياء نعرفها ونعيشها ، ولكن لو تتبعنا الواقع فى أبعاده المتعددة لوجدنا أن كثيرا من المعتقدات المتصلة بالأسرة ليس لها أساس ، وحينئذ تصبح " المسألة الأسرية "، بحاجة إلى دراسة عميقة حتى يمكن فهمها بصورة أفضل وفى نفس الوقت يتعين أن نختبر كثيرا من ملاحظاتنا الفردية المتراكمة عن الخبرات الأسرية فى النمط الذى ننتمى إليه لندرك كيف نتشابه أو نختلف مع المجتمعات الأخرى ، بل ربما أيضا مع أنماط أسرية أخرى قائمة فى مجتمعنا.(25)

ومجمل القول، أنه بالرغم لكل ماتعرضت إليه الأسرة الليبية من تحولات عل مستوى البناء والوظيفة في مختلف مراحل تطور المجتمع الليبي، إلا أنها ماتزال تشكل الدعامة الأساسية للمجتمع والمظلة التي يستظل بها أفراده، ونرجو أن تبقى تقوم بوظائفها الأساسية والمتنوعة، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار العاطفي والنفسي، وكمصدر رئيسي للتنشئة الإجتماعية.

ولكن إلى أي مدى ستستمر في المحافظة على تلك الوظائف، في إطار التغيرات التي تواجهها على مختلف الأصعدة؟ وماهي معالم هذه التغيرات وملامحها في ظل مجتمع أصابه التحضر المادي والثقافي على مستوى الدرجة والنوع؟ وماهي الجوانب التي تأثرت به،

والجوانب التي لم تتأثر، وظلت محتفظة بطابعها التقليدي ومحافظة عليها؟ وهل يمكننا القول بأن الأسرة الليبية لها من الخصائص والسمات مايجعلها تتشابه في الوقت الحاضر مع نمط الأسرة السائدة في المجتمعات العربية الأخرى؟ وهل هي بنفس الدرجة والنوع في كل المناطق الليبية قبل كل شئ؟

هوامش البحث:

1. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيرالأحوال في العلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
2. مصطفى عمر التير، التنمية والتحديث في المجتمع الليبي، معهد الانماء العربي، طرابلس، 1984 ، ص 216.
3. عبدالله عامر الهمالي، التحديث الإجتماعي: معالمه، ونماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، 1986 ، ص 37.
4. حليم بركات، مرجع سابق ذكره، ص 335.
5. عبدالجليل الطاهر، المجتمع الليبي، دراسات اجتماعية وانثروبولوجية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص 62.
6. حليم بركات، مرجع سابق ذكره، ص 342.
7. علي الصادق البشتي، أثر التحديث على بناء الأسرة الحضرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، المجلد الاول، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع،1997، ص133.
8. مصطفى عمر التير، مرجع سابق ذكره، ص 47.

9. سعد الدين إبراهيم، النظام الإجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الإجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1982،ص ص27-23.
10. هنريكو انوسيتي، سكان ليبيا، ترجمة خليفة التليسي، جزء 1، الدار العربية للكتاب- تونس،1990، ص ص99-97.
11. مصطفى عمر التير، إتجاهات التحضر في المجتمعالليبي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005، ص 72.
12. ياسين علي الكبير، المهاجرون في طرابلس الغرب: دراسة حالة التماثل، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1982، ص 215.
13. عبدالجليل الحسناوي، أنماط التكيف الإجتماعي للعائدين من المهجر، منشورات كلية الآداب جامعة سبها، 1994، ص 121.
14. مفيدة الزقوزي، أنماط الزواج في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 1992، ص 62.
15. عبدالرزاق علي الرجيبي، السكان والتنمية البشرية في ليبيا، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة منتوري،كلية علوم الأرض والجغرافيا، قسم التهيئة العمرانية، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 118.
16. علي الصادق البشتي، مرجع سابق ذكره، ص 171.
17. ياسين علي الكبير، مرجع سابق ذكره، ص 220.
18. انتوني غدنز، علم الإجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، 2005، ص 83.

19. المرجع السابق ، ص 251.

20. مفيدة الزقوزي، مرجع سابق ذكره، ص 85.

21. مصطفى عمر التير، التنمية والتحديث، مرجع سابق ذكره، ص 419.

22. عبدالله عامر الهمالي، مرجع سابق ذكره ،ص 64.

23. مصطفى عمر التير، التحديث والحضر والتنمية البشرية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس ، ط 1 ، 2005، ص 61.

24. مصطفى عمر التير، التحديث وتحطيم النمط التقليدي للحياة الإجتماعية بالواحة: مثال المجتمع الليبي، مجلة الوحدة، العدد 85، الرباط، ، 1999 ، ص87.

25. مهدى محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي،منشورات كلية الاداب، جامعة المنصورة، 2008، ص ص10-9.